

سياسات الدعم الحكومي وأثرها على استدامة الدين العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

Government subsidy policies and their impact on public debt sustainability in Algeria during the period 2000-2022.

مرسلي معمر^{1*}، بقيادة محمد²

¹ جامعة محمد بن أحمد وهران 2 (الجزائر)، Laboratoire de macroéconomie organisationnelle.

morsli.maamar@univ-oran2.dz

² جامعة محمد بن أحمد وهران 2 (الجزائر)، mgeuy@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025/06/01

تاريخ القبول: 2025/05/08

تاريخ الاستلام: 2025/01/08

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أثر سياسة الدعم الحكومي على استدامة الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، ومن خلال النتائج اتضح لنا أنه بداية من سنة 2015 تسجيل علاقة طردية بين التوسع في سياسة الدعم الحكومي ومؤشر استدامة الدين العام حيث بدا جليا التأثير الذي أحدثته مخصصات الدعم الحكومي على مؤشر استدامة الدين العام حيث بلغ نسبة 64.10% سنة 2021. خلصت الدراسة الى جملة من التوصيات كان أهمها ضرورة اصلاح الدعم من خلال التحول من الدعم العام الى الدعم المستهدف من شأنه أن يصحح موقف استدامة الدين العام .

الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومي، الملاءة المالية، الدين العام، استدامة الدين العام، مؤشر الاستدامة.

تصنيف JEL: H50, E62, H63.

Abstract:

This study aims to highlight the impact of government support policy on the sustainability of public debt in Algeria during the period 2000-2022, Through the results, we found that Beginning in 2015, there was a strong correlation between the expansion of government support policy and the public debt sustainability index. The impact of government subsidy allocations on the public debt sustainability index was clearly shown to be 64.10% in 2021. The study found a number of recommendations, the most important of which was the need to reform support through a shift from public support to target support that would correct Algeria's position on the sustainability of public debt.

Keywords: Government support, financial solvency, public debt, sustainability of public debt, public debt-to-GDP ratio index.

Jel Classification Codes: H50, E62, H63.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

اتبعت الجزائر خلال العشرين سنة الماضية سياسة مالية توسعية مستهدفة بذلك مجموعة من الأهداف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية باستخدام مجموعة من الأدوات التي تشمل الانفاق العام، الضرائب، وعمليات الاقتراض و الدين العام.

تعتبر سياسة الدعم الحكومي أداة هامة من أدوات السياسة المالية في الجزائر، حيث تعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع والمحافظة على القدرة الشرائية للشرائح الفقيرة. وعلى الرغم من المزايا الكثيرة لسياسة الدعم الحكومي، إلا أنها أصبحت تشكل تهديدا على توازن الموازنة العامة للدولة من جهة واستدامة الدين العام من جهة أخرى، حيث بلغت قيمة الاعتمادات المالية المخصصة للدعم الحكومي سنة 2022 ما يقارب 1942 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل 20% من اجمالي النفقات العامة، مما أثر بشكل كبير على الاستدامة المالية للدولة نتيجة استمرار العجز المالي في الموازنة العامة الناتج عن الزيادة المفرطة في النفقات العامة وتذبذب الإيرادات التي تعتمد بشكل مباشر على أسعار النفط. ونتيجة لعدم قدرة الدولة على تمويل هذا الانفاق، دفع بالحكومة الى البحث عن مصادر تمويل أخرى، تمثلت في الدين العام، خصوصا بعد الأزمة المالية التي عرفت الجزائر في عام 2014 نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق المالية ونضوب صندوق ضبط الإيرادات سنة 2017.

هذا التوسع في الاقتراض ونمو معدلات الدين العام بشكل مفرط يشكل مصدر قلق كبير، حيث بلغ في الواقع الدين العام في الجزائر 15690 مليار دينار جزائري سنة 2022 أي 56.67% من الناتج المحلي الاجمالي، وهو مستوى مثير للقلق في ضوء بعض معايير الاستدامة التي حددتها العديد من الدراسات حول هذا الموضوع، حيث أصبح يمثل تهديدا حقيقيا للاستدامة المالية للدولة الجزائرية. وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي: هل لسياسة الدعم الحكومي تأثير على استدامة الدين العام في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين هما:

-التوسع في حجم النفقات الموجهة للدعم الحكومي يؤثر على استدامة الدين العام في الجزائر.

-التوسع في حجم النفقات الموجهة للدعم الحكومي لا يؤثر على استدامة الدين العام في

الجزائر.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في تسليط الضوء على الجانب النظري لسياسة الدعم الحكومي واستدامة الدين العام وتحليل واقع الدعم الحكومي والدين العام في الجزائر، وكذلك العلاقة بينهما من خلال تحليل البيانات المالية للدعم الحكومي ومؤشر استدامة الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، وإبراز أثر سياسة الدعم الحكومي من عدمها على استدامة الدين العام.

منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، الوصفي من أجل التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع وبعدها تحليل البيانات المالية لدراسة مدى تأثير التوسع في حجم النفقات الموجهة للدعم الحكومي على مؤشر استدامة الدين العام.

2. الاطار النظري للسياسة الدعم الحكومي:

1.2 مفهوم الدعم الحكومي:

يعرف الدعم على أنه أي مساعدة حكومية نقدية أو عينية للمنتجين أو المستهلكين من القطاع الخاص، والتي لا تتلقى الحكومة تعويضا مكافئا مقابلها، ويشمل العمليات الحكومية التي تؤدي الى حصول المنتجين على عائدات أعلى من ما تقترحه نتائج السوق التنافسية أو حصول المستهلكين على سلع أو خدمات أقل من تكلفتها الاقتصادية (Clements, Gerd , & Réjane , 1995, pp. 1-2). عرفة كارل شوب على أنه طريقة اعتمدها الحكومات، والتي بموجبها توفر ميزة مالية للأسر من المجتمع أو الشركات في القطاع الخاص، مما تمكنهم من اقتناء السلع و الخدمات بأسعار أقل من أسعارها. (ميلود و مركيك، 2023، صفحة 565)

فقا لدي مور De Moor و كالامي Calamai ، فان الدعم هو مجموعة من التدابير التي تبقي أسعار المستهلكين أقل من السوق أو تبقي أسعار المنتجين فوق مستوى السوق، أو تخفض التكاليف على المستهلكين والمنتجين (البشير، 2019، صفحة 61).

يعرف على أنه كل الدعم المالي الموجه لتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك جميع الحوافز الضريبية والمنح الحكومية والقروض والضمانات وصناديق الائتمان التي تدعمها الدولة، ويشمل أيضا المزايا الضريبية والمساعدات الاجتماعية حيث تكون هذه الحوافز حاسمة في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل عجز الموازنة (Fettouche, 2023, p. 25).

2.2 أنواع الدعم الحكومي:

1.2.2 الدعم المباشر أو الدعم الصريح:

هو مبالغ الاعانات التي يتم تسجيلها في الميزانية العامة للدولة، وهي جزء من النفقات العامة، وتكون واضحة في الموازنة بحيث يسهل قياسها وتتبعها من سنة الى أخرى (قدار، 2021، صفحة 17). وينقسم الى قسمين:

الدعم النقدي: يشمل المبالغ النقدية المقدمة للفئات الهشة بغرض الرفع من قدرتهم الشرائية وتمكينهم من اقتناء السلع والخدمات من السوق ويأخذ عدة أنواع مثل إعانات البطالة، إعانات الشيخوخة وإعانات الاعاقة.

الدعم العيني: هو توفير السلع والخدمات بأسعار منخفضة، مما يؤدي الى زيادة في الدخل الحقيقية للمواطنين (فتحي و قдал زين الدين، 2022، صفحة 357) ويأخذ عدة أشكال، مثل دعم الغذاء ودعم برامج السكن.

2.2.2 الدعم الغير مباشر أو الضمني:

يتمثل في خفض التكلفة المالية للسلع والخدمات الى أقل من تكلفة التوريد والتوزيع عن طريق تنازل الدولة عن جزء من الإيرادات العامة ولا يقيد مباشرة في الميزانية العامة للدولة، لذلك يصعب قياسه وتتبعه مثل الامتيازات و الاعفاءات الضريبية والجمركية (سلامية و طبايبية، 2023، صفحة 340).

3.2 أهداف الدعم الحكومي:

تسعى الحكومات الى تحقيق عدد من الأهداف من خلال الأشكال المختلفة من برامج الدعم المقدمة نذكر منها:

- تقليل معدلات الفقر وتخفيض مستويات التفاوت في توزيع الدخل.
- حماية محدودي الدخل.
- الحد من الضغوط التضخمية.
- دعم قطاع الصناعة المحلية (إسماعيل و هبة، 2014، صفحة أ).
- تحقيق الأمن الغذائي.
- تشجيع الصادرات من خلال تخفيض تكلفة الانتاج.
- تصحيح بعض حالات فشل السوق، مثل الطلب على خدمات التعليم، النقل والصحة.

-الحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة (فتحي و قدال زين الدين، 2022، الصفحات 358-359).

3. الاطار النظري لاستدامة الدين العام:

1.3 مفهوم استدامة الدين العام:

تعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في تعريف استدامة الدين العام على تثبيت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معين، يختلف من دولة الى أخرى، أو تحديد نسبة معينة من الناتج المحلي الاجمالي يتم استهدافها بحيث يتم صياغة اصلاحات مالية بما يساعد على بلوغ هاته النسبة، حيث تعتبر فرضية يبني عليها توقعات المستقبل في ظل سياسات يتوافق عليها لمدة معينة، عادة ما تكون خمس سنوات، في هذه الحالة يمكن اعتبار الدين العام مستدام اذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي أو خفضه (موعش، 2020، صفحة 4).

عرف هون Horne وجونديو Jondeau الاستدامة على أنها قدرة الحكومة على تحقيق ملاءة مالية بحيث تضمن سداد ديونها وعدم تجاوز المستويات المقبولة. في حين ربطها بلانشر Blanchard وآخرون على أنها السياسة التي تسمح بعودة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي الى معدله الأصلي. واعتبرها فويلكوس Wilcox بالسياسة التي تحقق تعاقب بين الدين والعجزات العامة بما يضمن تحقيق دائم لقيد الموازنة (دعاس و نريمان رقوب، 2018، صفحة 112).

نقول أن الدين العام مستدام عندما تكون قيمته أقل من القيمة الحالية لجميع الأرصدة الأولية المستقبلية حسب المعادلة التالية: (DEBRUN, JONATHAN D., TIM, & CHARLES, 2019, p.

6)

$$dt = \frac{pbt+1}{(1+rt+1)/(1+gt+1)} + \frac{pbt+2}{(1+rt+2)/(1+gt+2)} + \dots + \frac{pbt+n}{(1+rt+n)/(1+gt+n)}$$

d_t : قيمة الدين العام في الفترة t .

pb_{t+n} : قيمة العجز الأولي المتوقع في الفترة $t+n$.

r_{t+n} : معدل الفائدة في الفترة $t+n$.

g_{t+n} : معدل النمو الاقتصادي في الفترة $t+n$.

حيث يمثل الطرف الأول من المعادلة قيمة الدين ويمثل الطرف الثاني القيمة الحالية لجميع

الأرصدة الأولية المستقبلية.

تعكس استدامة الدين العام قدرة الدولة على تأمين خدمة ديونها من خلال إيراداتها المالية المستقبلية لتغطية النفقات المالية، ويجب على الدولة تحقيق فائض مالي أساسي إذا كانت تهدف إلى موازنة ميزانيتها العامة (Pierre , 2018, p. 306).

يوجد إجماع واسع النطاق على أن استدامة الدين العام هي قدرة الحكومة على الحفاظ على الملاءة المالية دون الحاجة إلى إعادة هيكلة الدين العام والوصول إلى حالة عدم الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية (كيندة، 2023، صفحة 304).

2.3 العوامل المؤثرة على استدامة الدين العام:

هناك عدة عوامل تؤثر على استدامة الدين العام هي كالآتي:

1.2.3 معدل النمو الاقتصادي:

تسعى الحكومات في مختلف دول العالم، سواء المتقدمة منها أو النامية، إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيدة من أجل رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، مما يؤدي إلى تقليص الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة من جهة ورفع معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار من جهة أخرى، الأمر الذي يعني عدم حاجة الحكومة إلى تمويل إضافي عن طريق الاقتراض والذي بدوره يؤدي إلى الاستدامة المالية (قروف و سليم ، 2020 ، صفحة 117).

2.2.3 سعر الفائدة:

يرتبط سعر الفائدة بعلاقة عكسية مع استدامة الدين العام وتعبّر هذه العلاقة على حقيقة أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي ارتفاع مدفوعات خدمة الدين العام ويحمل الدولة أعباء مالية إضافية الأمر الذي ينعكس سلباً على استدامة الدين العام والعكس صحيح في حالة انخفاض سعر الفائدة (مختار و أوكيل رابع، 2018، صفحة 403).

تعتمد استدامة الدين العام على الفرق بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، فإذا كان الفرق سالباً تنخفض نفقات خدمة الدين العام، وهذا ما يعزز استدامة الدين العام، والعكس صحيح، في حالة الفرق الموجب فإن نفقات خدمة الدين العام ترتفع، وهذا ما يؤثر سلباً على استدامة الدين العام (علي، 2015، صفحة 201).

3.2.3 الدين العام وخدمة الديون:

تلعب السياسة المالية التي تنتهجها الدولة دورا محوريا في استمرارها بالوفاء بالتزاماتها المالية، وهذا ما يفسر أن الدين العام المستدام هو الوضع الذي يستطيع من خلاله المقترض أن يستمر في خدمة ديونه دون الحاجة الى اجراء تدابير تصحيحية في النفقات والاياردات العامة في المستقبل (دعاس ونريمان رقيب، 2018، صفحة 114).

من شروط استدامة الدين العام هو استفاء الدولة لبعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي تختلف من دولة الى أخرى حسب قوة الهيكل المالي للدولة وديناميكية ايراداتها ونفقاتها العامة وهيكل الدين العام من حيث كونه مرتكزا على الديون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، فالدين قد يكون غير مستدام على المدى القصير اذا كانت نسبة الديون قصيرة الأجل الى اجمالي الدين العام القائم على الدولة كبيرة، واذا تجاوزت 60% بالنسبة للدول المتقدمة و50% بالنسبة للدول النامية، قد تضطر الدولة للاقتراض من أجل خدمة الدين العام، ولكن في الوقت نفسه، قد يكون مستدام على المدى الطويل والعكس صحيح. كما تعتمد استدامة الدين العام على هيكل ملكية الدين العام من حيث كونه دينا محليا أو خارجيا، اذ غالبا ما تكون خدمة النوع الأول أسهل بشكل كبير من خدمة النوع الثاني لأنها تعتمد على التسديد بالعملة الوطنية، فضلا على قدرة الدولة في تغيير شروط الدين اذا كان ذلك ممكنا (صفوت وعماد ، 2017، صفحة 10).

4.2.3 ملاء الدولة:

ان مفهوم الملاءة هو مفهوم نظري ذو نطاق عملي محدود بحيث من غير الممكن تحديد عتبة مرجعية للدين العام، أي أنه مهما كان المستوى الأولي للدين العام، فمن الممكن احترام قيود الميزانية وعلاوة على ذلك، فان الملاءة المالية هي مفهوم لا تأخذ ديناميكية الدين العام في الاعتبار، في بيئة غير مؤكدة قد تصبح الدولة الموصرة في فترة معينة معسرة نتيجة لتعرضها للصدمات.

لا يمكن تحمل الدين العام الا بالقدر الذي تكون فيه الدولة قادرة على الوفاء بالديون هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمكن للدولة أن تظل قادرة على السداد حتى لو كانت ديونها غير مستدامة، حيث تكون الحكومة قادرة على اختيار تعديل السياسة المالية.

من الناحية العملية، كثيرا ما تستخدم قدرة الدولة على تثبيت مستوى الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي على المدى القصير والمتوسط لتقييم قدرتها على الاستدامة، فاذا كان من الممكن استقرارها فان مسار الدين العام يكون مستداما، وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تؤدي الزيادة

المستمرة في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي الى أزمة ثقة بين المستثمرين، مما يزيد من احتمالات التخلف عن السداد (BACHELLERIE & BERTRAND, 2005, p. 75).

5.2.3 السيولة:

يجب على الدولة اعادة تمويل ديونها باستمرار، وبالتالي يمكن أن تواجه أزمة سيولة اذا لم يتم ضمان اعادة التمويل هذه، وتحدث أزمة السيولة عندما لا تتمكن الأصول المتاحة على الفور من تغطية خدمة الدين العام، ويمكن أن يحدث هذا دون التشكيك في ملاءة الدولة.

كما أظهرت أزمة الديون السيادية للبلدان الناشئة، من الصعب التمييز مسبقا بين حالات الاعسار وأزمة السيولة المحضة. ويظهر تصور المستثمرين هنا كمتغير أساسي يحدد لحظة الأزمة، والواقع يشير الى أن أزمة الديون تنجم عن أزمة سيولة وعادة ما يحدث ذلك بسبب صعوبات في اعادة تمويل الديون (BACHELLERIE & BERTRAND, 2005, p. 76).

3.3 مؤشرات استدامة الدين العام:

يرتكز قياس استدامة الدين العام على بعض المؤشرات التي تخضع للمعايير الدولية، وذلك حسب تطور السياسة المالية لكل دولة، وتنقسم هاته المؤشرات الى مجموعتين، مؤشرات مرتبطة بالناتج المحلي الاجمالي وأخرى ذات صلة بالديون.

1.3.3 مؤشرات مرتبطة بالناتج المحلي الاجمالي:

مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي:

تشير العديد من الدراسات الاقتصادية الى أنه المؤشر الأكثر استخدام لقياس مدى استدامة الدين العام، وهو المؤشر الذي يقيس تطور الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، حيث يعمل على قياس مستوى الدين مقارنة بالنشاط الاقتصادي للدولة وقدرتها على سداد ديونها (فراس و إسماعيل، 2023، صفحة 312).

هناك منهج سائد قائم على استخدام معايير التوافق التي تم تبنيها في اتفاق ماستريخت لتحديد مدى جهوزية انضمام الدول الأوروبية للاتحاد النقدي الأوروبي، والذي حدد نسب مسبقة للدين العام بحدود 60%، والعجز والتضخم بحدود 3%، أما صندوق النقد الدولي فانه تبني منهجية لتحليل استدامة الدين العام، و التي تركز على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية و التي من خلالها يتم تحديد المستويات القصوى للاستدامة علما أن هذه المستويات الحرجة تختلف من بلد الى آخر ولا يعكس بالضرورة ارتفاعها عدم قدرة الدولة على تحمل الدين العام، كما هو الحال بالنسبة لليابان

(العباس، 2020، صفحة 177). أما النسب التي حددتها اتفاقية ماستريخت عند حدود 60% من الناتج المحلي الاجمالي هي غير كذلك بالنسبة للدول النامية، أين حددت عند 40% من الناتج المحلي الاجمالي نتيجة انخفاض الموارد الاقتصادية والمالية في هاته البلدان (اسماعيل و أحمد، 2019، صفحة 368). ووفقا للرابطة الدولية لتخفيف الدين، حددت عند نسبة 25% من الناتج المحلي الاجمالي (عيساني وبوسيكي، 2020، صفحة 597).

مؤشر الفوائد للناتج المحلي الاجمالي:

هو مؤشر لقياس درجة تحمل عبئ الفوائد على الدولة ويمكن تعريفه أيضا كإمكانيات متوفرة في الدولة لمجابهة النفقات الغير منتجة (فيرم، 2024، صفحة 36).

2.3.3 مؤشرات ذات صلة بالديون:

مؤشر القيمة المالية للدين الى المداخل المحلية:

يقيس هذا المؤشر التكلفة الحالية للدين بالنسبة لقدرة الحكومة على السداد ويظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الاجمالي للدين العام، وقد يؤدي التناسب الثابت بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي الى نتائج مختلفة، فتعكس هذه النسبة حجم الدين عند تحديد قدرة الدولة على تحصيل الدخل (فيرم، 2024، صفحة 36). وقد يدل ارتفاع هذا المؤشر لسنوات عديدة على أن الدولة تواجه مشاكل ضريبية ومالية لخدمة الدين العام (العباس، 2004، صفحة 15).

مؤشر الدين الى الصادرات:

يقيس درجة ثقل أعباء الدين الخارجي، يستعمل هذا المؤشر الى جانب خدمة الدين كنسب مئوية من الصادرات (فيرم، 2024، صفحة 36) حيث أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن قيمة الديون أصبحت أكبر من موارد الدولة من العملات الصعبة ويدل ذلك على أن البلد قد يواجه مشاكل في الوفاء بالتزاماته المالية (العباس، 2004، صفحة 15).

الاحتياطي الدولي الصافي الى الدين الخارجي:

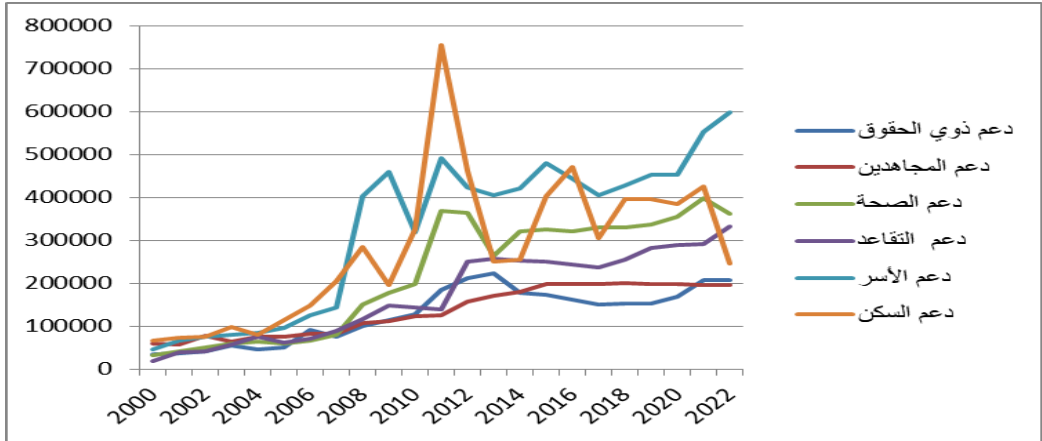
يشير هذا المؤشر الى عدد مرات زيادة الخصوم الخارجية على رصيد العملات، حيث يعتمد كنسبة مئوية من سرعة تراكم الاحتياطيات (عدد السنوات اللازمة لسداد الدين الخارجي الحالي بسرعة مساوية لسرعة التراكم) (بادي، 2023، صفحة 67).

مؤشر خدمة الدين الى الإيرادات المحلية:

يقيس قدرة الدولة على تسديد الدين بواسطة الإيرادات المحلية (فيرم، 2024، صفحة 36).

4. هيكل الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022:

الشكل (01): تطور هيكل الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (مريم وعيدودي، 2019، صفحة 983)، (تقرير عرض

مشروع قانون المالية لسنوات، (2015- 2022).

من خلال التمثيل البياني 01 أعلاه، سنقوم بتحليل العناصر المكونة للدعم الحكومي في الجزائر

خلال الفترة 2000-2022:

1.4 دعم الأسر:

يأتي في المقام الأول بمتوسط نسبته 25.43 % من اجمالي الاعانات الحكومية. وقد انتقلت قيمة الاعانات من 47333 مليون دينار في عام 2000 الى 597689 مليون دينار في عام 2022، مما يدل على تزايد اهتمام الدولة بالطبقات الفقيرة في المجتمع، ويتكون هذا الدعم من المنح ذات الطابع العائلي، دعم التعليم، دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية ودعم الكهرباء و الماء والغاز. ما يعيب هذا النوع من الدعم أنه موجه لجميع فئات المجتمع دون استثناء.

2.4 دعم السكن:

خصصت الدولة اعتمادات مالية ضخمة لقطاع السكن، حيث بلغت قيمة 67758 مليون دينار سنة 2000 و 24702 مليون دينار سنة 2022 بمتوسط نسبته 22.67 % من اجمالي الدعم

الكلي، وهدفه هو القضاء على أزمة السكن ويتم تقديم هذا الدعم اما من خلال الاعانات مالية المباشرة مثل البناء الريفي أو الاعانات المالية الغير المباشرة مثل السكن الاجتماعي.

3.4 دعم الصحة:

تولي الدولة اهتماما كبيرا لهذا القطاع من خلال المبالغ المخصصة له، حيث بلغت قيمة 361116 مليون دينار عام 2022 مقابل 33296 مليون دينار في عام 2000، بمتوسط نسبته 11.38 % من اجمالي التحويلات، وتشمل دعم المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، المؤسسات الاستشفائية والصحة المدرسية من أجل تقديم خدمات صحية مجانية للمواطنين.

4.4 دعم التقاعد:

انتقلت قيمة الدعم من 19450 مليون دينار في عام 2000 الى 332528 مليون دينار سنة 2022، بمتوسط نسبته 13.41% من اجمالي التحويلات الاجتماعية، ويتم توجيهه الى الصندوق الوطني للتقاعد للحفاظ على تشغيل نظام التقاعد.

5.4 دعم المجاهدين:

تولي الدولة أهمية كبيرة لهذه الفئة من خلال المخصصات المالية لهذا القطاع، حيث نلاحظ أنها انتقلت من 60428 في عام 2000 الى 196050 مليون دينار في عام 2022 بمتوسط نسبته 12.66 % من اجمالي قيمة التحويلات الاجتماعية وهذا نظير البعد التاريخي لهذه الفئة.

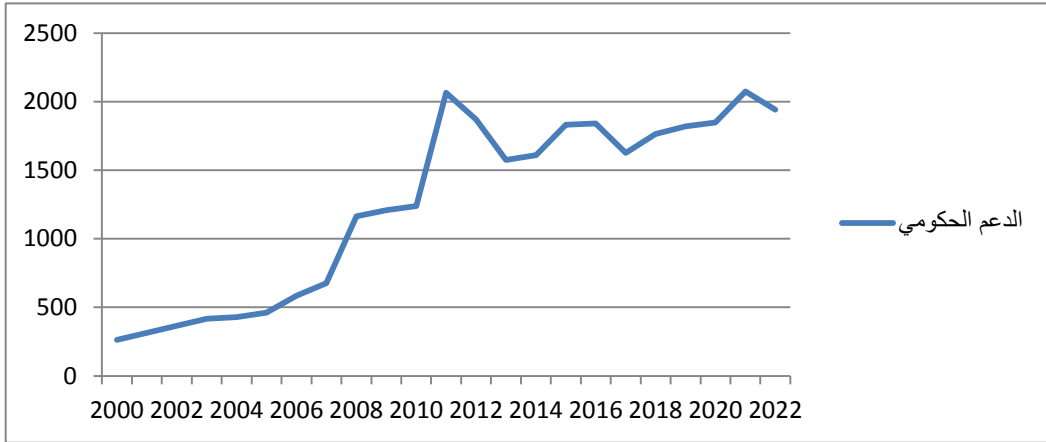
6.4 دعم المعوزين و ذوي الاحتياجات الخاصة:

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الدعم تتزايد باستمرار، حيث انتقلت من 34165 مليون دينار في عام 2000 الى 207596 مليون دينار في عام 2022، بمتوسط نسبته 10.79 % من اجمالي قيمة التحويلات الاجتماعية نظير تقديم بعد اجتماعي لهذه الفئة في اطار التضامن الاجتماعي.

5. مسار الدين العام و الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022:

1.5 مسار الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022:

الشكل (02): منحني مسار الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنوات، 2015-

2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022)، (مريم وعيدودي، 2019، صفحة 983).

من خلال المنحنى البياني أعلاه، يتضح لنا أن مجموع قيمة الدعم الحكومي في زيادة مستمرة من سنة الى أخرى، حيث انتقلت من 262.43 مليار دينار في عام 2022 الى 2072.17 مليار دينار جزائري في عام 2021 بسبب السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الدولة وهذا راجع الى الزيادة في معدل النمو السكاني والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، غير أن هذه الاعتمادات عرفت تذبذبا في قيمتها بين الارتفاع والانخفاض نتيجة لعدم استقرار الإيرادات العامة للدولة المرتبطة بشكل أساسي بأسعار المحروقات.

في عامي 2012 و 2013، كان هناك انخفاض عند 1868.50 مليار دينار جزائري 1574.36 مليار دينار جزائري على التوالي، بسبب الزيادة في الأجور التي شهدتها البلاد في عام 2012، مما أدى الى زيادة القدرة الشرائية للمواطنين من جهة، وانخفاض أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية في الأسواق العالمية بنسبة 2.4% للمواد الغذائية و 12.7% للمنتجات الزراعية من جهة أخرى.

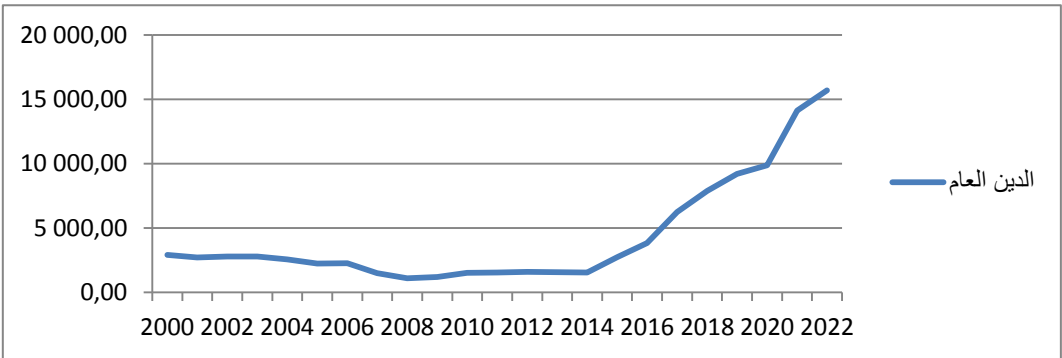
بين عامي 2014 و 2016، عادت قيمة الدعم الحكومي لترتفع الى 1841.57 مليار دينار جزائري في عام 2016، على الرغم من انخفاض قيمة الإيرادات نتيجة الصدمة البترولية في عام 2014، وهذا راجع الى زيادة المخصصات المالية لبرامج دعم السكن، حيث انتقلت من 250631 مليار دينار جزائري في عام 2013 الى 471294 مليار دينار جزائري في عام 2016 .

لتعاود الانخفاض سنة 2017 عند 1624.93 مليار دينار جزائري نتيجة نزوب صندوق ضبط الموارد.

خلال الفترة 2018-2022، استمرت قيمة الدعم الحكومي في الارتفاع، حيث بلغت في المتوسط نسبة 23.69% من اجمالي النفقات العامة، بسبب تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

2.5 مسار الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2022:

الشكل (03): منحى مسار الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (تقارير البنك المركزي من سنة 2004 الى سنة 2022)

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ تسجيل الدين العام منحى تنازلي من 2911.77 مليار دينار جزائري في عام 2000 الى 1094.68 مليار دينار جزائري في عام 2008، ويرجع ذلك الى الانخفاض المسجل في الدين الخارجي، الذي انتقل من 1888.87 مليار دينار جزائري في عام 2000 الى 360.68 مليار دينار جزائري في عام 2008، وهذا نتيجة ارتفاع الايرادات العامة للدولة، و التي بلغت 5190.5 مليار دينار جزائري في عام 2008 مقابل 1578.10 مليار دينار جزائري سنة 2000، أدى هذا الارتفاع في الايرادات العامة للدولة الى خفض المديونية الخارجية، وهو ما يدل على نجاح الحكومة في تحقيق استدامة الدين العام خلال هاته الفترة من الدراسة.

بعد عام 2008، سجل الدين العام منحى تصاعديا، حيث قفز من 1202.03 مليار دينار جزائري في عام 2009 الى 15690.82 مليار دينار جزائري في عام 2022، ومرد ذلك الى الارتفاع الكبير المسجل في الدين الداخلي نتيجة عملية تطهير ديون المؤسسات العمومية وعملية التمويل الغير التقليدي، التي

سياسات الدعم الحكومي و أثرها على استدامة الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2022

بلغت قيمة 5556.2 مليار دينار جزائري لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، هذا الارتفاع المسجل أدى الى دق ناقوس الخطر الى عدم استدامة الدين العام خلال هاته الفترة والمستقبل.

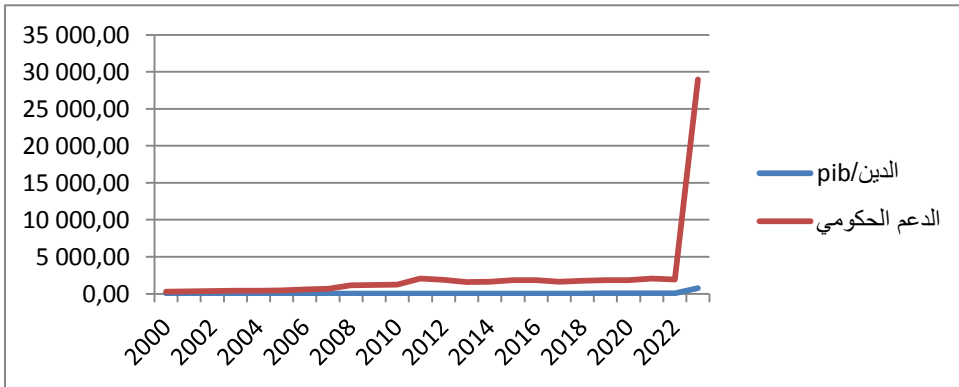
6. أثر سياسة الدعم الحكومي على استدامة الدين العام في الجزائر للفترة 2000-2022:

جدول (01): تطور مؤشر استدامة الدين العام والدعم الحكومي خلال الفترة 2000-2022.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الدين العام/الناتج المحلي الاجمالي	70,60	64,42	61,39	53,10	41,83
الدعم الحكومي	262,43	315,01	364,77	416,33	428,03
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الدين العام/الناتج المحلي الاجمالي	29,73	26,53	15,96	9,92	12,05
الدعم الحكومي	460,48	584,80	676,81	1 164,07	1 207,86
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الدين العام/الناتج المحلي الاجمالي	12,56	10,68	10,06	9,48	8,92
الدعم الحكومي	1 239,26	2 065,07	1 868,50	1 574,36	1 609,12
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الدين العام/الناتج المحلي الاجمالي	16,54	21,83	33,03	38,93	45,29
الدعم الحكومي	1 830,31	1 841,58	1 624,92	1 763,82	1 820,77
السنوات	2020	2021	2022		
الدين العام/الناتج المحلي الاجمالي	53,65	64,1	56,57		
الدعم الحكومي	1 847,52	2 073,17	1 942,00		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (التقارير السنوية لبنك الجزائر 2000 الى 2022)
(تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنوات، 2015- 2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022)،
(مريم و عيدودي، 2019، صفحة 983).

الشكل (04): أثر الدعم الحكومي على مؤشر استدامة الدين العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 01

لاستدامة الدين العام مجموعة من المؤشرات والتي يمكن أن تعبر عن مدى استدامة الدين العام، ولدراسة أثر سياسة الدعم الحكومي على استدامة الدين العام، قمنا بالاعتماد على أهم مؤشر ألا وهو مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، لما يعكسه من مدى قدرة الدولة على تحمل أعباء الديون العامة الناتجة عن العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة، اذ نلاحظ من خلال الجدول (1) والمنحنى (04) أن نسبة مؤشر استدامة الدين العام من الناتج المحلي في عام 2000 بلغت 70.60% وأن هذه النسبة غير مستدامة وأنها تعدت حدود الأمان والمحددة بنسبة 60% من الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للدول المتقدمة، والتي تكون أقل بالنسبة للدول النامية نتيجة انخفاض الموارد الاقتصادية والمالية لهذه الدول، وهي أعلى نسبة في مدة الدراسة، وهذا راجع الى قيمة قائم الدين الخارجي الذي بلغ 1888.87 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل 45.80% من الناتج المحلي الاجمالي، وقيمة الدين الداخلي عند 1022.90 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل 24.80% من الناتج المحلي الاجمالي، ممثلا بشكل كبير في ديون التطهير التي انتقلت من 398.2 مليار دينار جزائري سنة 1999 الى 735.1 مليار دينار جزائري سنة 2000، والباقي ممثل في الدين الجاري 80.5 مليار دينار جزائري، تسبيقات بنك

الجزائر 146.4 مليار دينار جزائري، سندات صندوق التقاعد 43.2 مليار دينار جزائري وسندات الضمان الاجتماعي 17.7 مليار دينار جزائري.

بعد استقرار نسبي بين سنتي 2001 و2003، عرف مؤشر استدامة الدين العام اتجاها تنازليا ومستداما اعتبارا من عام 2004، حيث تراجع الى 09.92% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2008 نتيجة لإعادة جدولة الدين الخارجي لدى نادي باريس ونادي لندن، حيث انخفض الى 03.27% من الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض تدريجي للدين العام الداخلي الى حدود 06.65% بفعل التسديدات التي قامت بها الخزينة العمومية من جهة وتحسن الوضعية المالية ونمو الناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى.

يمكن القول أن الدين العام في هذه الفترة كان في مستويات متحكم فيها ولا تشكل خطر على الاستدامة المالية للدولة.

في المقابل، شهدت قيم الدعم الحكومي منحى تصاعديا خلال نفس الفترة 2000-2008، حيث انتقلت من 262.43 مليار دينار جزائري سنة 2000 الى 1164.07 مليار دينار جزائري سنة 2008 دون التأثير على الوضعية المالية للدولة.

خلال عامي 2009 و2010، شهد مؤشر الاستدامة ارتفاع طفيف في حدود 12% نتيجة لزيادة الدين الداخلي الذي انتقل من 734 مليار دينار جزائري سنة 2008 الى 808.80 مليار دينار جزائري سنة 2009 و 1107.40 مليار دينار جزائري سنة 2010 بسبب النمو المتزايد للنفقات العامة بوتيرة أكبر من الإيرادات، وهذا راجع الى استكمال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والشروع في البرنامج الخماسي.

بداية من عام 2011، بدأ مؤشر الاستدامة في منحى تنازلي، حيث بلغ عام 2014 نسبة 8.92%، وهي أدنى نسبة في مدة الدراسة نتيجة لانخفاض قيمة الدين الداخلي الى 1239 مليار دينار جزائري في عام 2014 واستقرار الدين الخارجي في حدود 300.89 مليار دينار جزائري من جهة، وارتفاع الناتج المحلي عند 17256.27 مليار دينار جزائري من جهة أخرى، وهذا راجع الى البحبوحة المالية التي شهدتها الجزائر خلال هاته الفترة نتيجة ارتفاع أسعار البترول التي بلغت 112.897 دولار للبرميل كأقصى قيمة لها في عام 2011.

في منتصف عام 2014، شهدت السوق النفطية هزة أخرى أدت الى اختلال التوازن في العرض والطلب، مما أدى الى انخفاض سعر برميل البترول الى 30 دولار للبرميل عام 2016، مما أثر على

الإيرادات المالية للدولة، حيث وصل العجز في الموازنة العامة في عام 2016 إلى 2341.40 مليار دينار جزائري، إلى جانب نزوب صندوق ضبط الموارد في عام 2017 والزيادة العشوائية في النفقات العامة، وخاصة الاعتمادات المالية المخصصة للدعم الحكومي، كلها عوامل أدت إلى الارتفاع المستمر والمتواصل لمؤشر الاستدامة، حيث بلغ في عام 2021 ما نسبته 64.10% نتيجة الارتفاع المطرد للدين الداخلي، والذي بلغ قيمة 15259,70 مليار دينار جزائري في عام 2022، وهي نسبة تعبر عن عدم استدامة الدين العام والوضعية الخطيرة للملاء المالية للدولة.

تزامن هذا الوضع الغير مستدام للدين العام مع التوسع المفرط في حجم مخصصات الدعم الحكومي، حيث بلغت عام 2011 قيمة 2073,17 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل 28% من حجم الموازنة العامة، وهو رقم اقتصادي مخيف، ورغم المؤشرات المالية الخطيرة، من تدهور الإيرادات العامة للدولة واستنزاف صندوق ضبط الإيرادات من جهة وارتفاع معدل التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية من جهة أخرى، إلا أن الدولة استمرت في التوسع في قيمة المخصصات المالية للدعم الحكومي، والتي كانت سببا في عجز الموازنة العامة للدولة والارتفاع المفرط للدين العام.

7. الخاتمة:

ناقشنا في هذه الدراسة موضوع في غاية الأهمية أثار سياسة الدعم الحكومي على استدامة الدين العام في الجزائر للفترة 2000-2022 من خلال تحليل وتوضيح تأثير الاعتمادات المالية المخصصة للدعم الحكومي على استدامة الدين العام، وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

1.7. النتائج:

- سجل مؤشر الاستدامة ذروته خلال مدة الدراسة بنسبة 70.60% في عام 2000 وهي نسبة تعدت حدود الأمان التي حددتها اتفاقية ماستريخت عند 60%.

- من عام 2000 إلى غاية عام 2014 لم يكن هناك تأثير لقيم الدعم الحكومي على استدامة الدين العام وهذا راجع إلى الوضعية المالية الجيدة التي عاشتها الجزائر خلال هاته الفترة وتمويل العجز من خلال صندوق ضبط الموارد.

- بداية من سنة 2015 تسجيل علاقة طردية بين قيم الدعم الحكومي وقيم الدين العام، أي كلما ارتفعت قيم الدعم الحكومي زادت قيم الدين العام، حيث بدأ جليا التأثير الذي أحدثته قيم الدعم الحكومي على مؤشر استدامة الدين العام حيث وصل إلى 64.10% سنة 2021.

-على الرغم من تحسن الوضعية المالية للدولة في السنوات الأخيرة، فإن موقف استدامة الدين العام ضعيف وهذا راجع الى:

* الاعتماد على صندوق ضبط الموارد لتمويل عجز الموازنة الذي يخضع لتقلبات أسعار النفط وأي صدمة سلبية في أسعار النفط تؤدي للجوء الى الاقتراض.

* الاصدار النقدي الغير مدروس، مما تسبب في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

-تشير النتائج الى أن استدامة الدين العام مرهونة بترشيد الانفاق العام والبحث عن بدائل تمويلية أخرى وهذا ما لم يحدث في الجزائر حتى الآن.

2.7 التوصيات:

-تخفيض قيمة الدعم الحكومي وتوجيهه للفئات الخاصة به يجعل من الممكن تخفيض قيمة الدين الداخلي أو مسحه بالكامل.

-العمل على تنوع مصادر تمويل الموازنة العامة وترشيد الانفاق الحكومي من شأنه أن يصحح موقف استدامة الدين العام.

-العمل على تقليل النفقات العامة واتباع استراتيجية سليمة لإدارة الدين العام.

-العمل على استغلال قيم الدين الداخلي في التمويل الاستثماري وليس التمويل الاستهلاكي.

8. قائمة المراجع:

1. ناصر ميلود، و عبد الله مركيك، آليات إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الجزائر، 10 (1)، (2023)، ص 565.
2. أحمد إبريحي علي، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 13 (6)، (2015)، ص 201.
3. التقارير السنوية لبنك الجزائر 2000 الى 2022. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.bank-of-algeria.dz>
4. العالم عيساني، وحليمة بوسيكي، اختبار استدامة الدين العام في الجزائر على المدى الطويل دراسة قياسية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، 14 (2)، (2020)، ص 597.
5. أمحمد موعش، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية : حالة تطبيقية لبعض الدول العربية. صندوق النقد العربي، العدد 65، (2020)، ص 4.

6. بحرية بادي، (2023)، تأثير الإيرادات الجبائية على استدامة الدين العام وعدالة توزيع الدخل - مقارنة قياسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2019. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 67.*
7. بلقاسم العباس، ادارة الديون الخارجية، *المعهد العربي للتخطيط، 3(30)، (2004)، ص 15.*
8. بلقاسم العباس، تداعيات جائحة كوفيد19 على الدين العام في الدول العربية، *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، 22(3)، (2020)، ص 177.*
9. تحرير محمد الجميلي فراس، وحماي مجبل إسماعيل، تحليل بعض مؤشرات الاستدامة المالية ودورها في الحد من مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2020، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، 21(77)، (2023)، ص 312.*
10. تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنوات. (2015-2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022). تم الاسترداد من وزارة المالية الجزائرية: <https://dgpp.mf.gov.dz>
11. فتحي دندن، وزين الدين قidal، الدعم الحكومي و انعكاساته على الموازنة العامة للدولة - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020، *مجلة أفق للبحوث والدراسات، الجزائر، 5(1)، (2022)، ص ص 358-359.*
12. زهير بن دعاس، ونيمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية و متطلبات ترسيخها في الجزائر، *Les Cahiers du Cread، الجزائر، 34(2)، (2018)، ص ص 112-114.*
13. زوليغة كيندة، قياس و تحليل مؤشرات استدامة المالية العامة في الجزائر في ظل الصدمات النفطية المتتالية - دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2020، *مجلة دفتار اقتصادية، الجزائر، 14(2)، (2023)، ص 304.*
14. طريفة سلامية، وسليمة طبابية، آليات اصلاح سياسة الدعم في الجزائر للحد من تدوهر القدرة الشرائية، *المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، الجزائر، 17(2)، (2023)، ص 340.*
15. عصماني مختار، وأوكيل راجح، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، *مجلة معارف، الجزائر، 13(25)، (2018)، ص 403.*
16. عمارة البشير، سياسة الدعم الحكومي في الجزائر، *مجلة نور للدراسات الاقتصادية، الجزائر، 5(2)، (2019)، ص 61.*
17. عمرو هشام محمد صفوت، وحسن حسين عماد، ترشيد الانفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، *مجلة كوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، 1(25)، (2017)، ص 10.*
18. فتحي دندن، وزين الدين قidal، تقييم سياسة الدعم الحكومي بالجزائر في الفترة 2000-2020، مقارنة اجتماعية، *Revue Algérienne d'Economie et gestion، 16(2)، (2022)، ص 78.*
19. قدار مريم، وفاطمة الزهرة عبيدودي، دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، *التحليل الى المركبات الأساسية ACP، مجلة البشائر الاقتصادية، 5(2)، (2019)، ص 983.*

20. إسماعيل محمد، وعبد المنعم هبة، إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية، *صندوق النقد العربي*، (2014)، ص أ.
21. محمد كريم قروف، والعمراوي سليم، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018، *مجلة مجاميع المعرفة*، 6(2)، (2014)، ص 117.
22. مريم قدار. (2021). اشكالية اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر: دراسة اشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035. أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 17.
23. ميثم العبي اسماعيل، وحامد جمعة هذال أحمد، تحليل استدامة الدين العام في ظل رعية الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2015. *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العراق*، 25(113)، (2019)، ص 368.
24. يمينه فيرم، (2024)، أثر الاستدامة المالية على بعض المؤشرات الاقتصادية دراسة قياسية للفترة 2000-2020، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 36.
25. *Bachellerie, A., & Bertrand, C, Soutenabilité de la dette publique et crises des pays émergents : présentation des concepts et des instruments de diagnostic, Revue de la Stabilité Financière, la banque de France, 1(6), (2005), p 76.*
26. *Clements B, Gerd S. and Réjane H, Government subsidies: concepts, international trends, and reform options, IFM, (1995), pp. 1-2.*
27. *Debrun X., Jonathan D, Tim W and Charles W, public debt sustainability. Centre for Economic Policy Research, London, (2019), p 6.*
28. *Fettouche fatima, The effect of government subsidies on Algeria's general budget deficit during (2000-2020) -analytical measurement study, International journal of economic performance, Algeria, 6(1), (2023), p 25.*
29. *Pierre G, la soutenabilité de la dette publique française 2017-2027 et la hausse des taux d'intérêt. revue d'économie financière, France, 1(129), (2018), p 306.*